

Distr.: General
27 June 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويشرفها أن تطلب تعميم التقرير الصادر عن الاجتماع التحضيري الإقليمي لغرب آسيا المعني بالتحضر المستدام المعد من أجل الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس، والمعقود في المنامة يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر المرفق)، باعتباره وثيقة من وثائق المجلس لينظر فيه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

وقد بُحث في الاجتماع التحضيري الإقليمي موضوع التحضر المستدام من منظور بلدان غرب آسيا كمساهمة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨، وهو: "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة". وترى حكومة مملكة البحرين أن التقرير سيشكل مساهمة قيمة في المناقشات المتعلقة بالموضوع في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨.



مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس
المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي لغرب آسيا المعني بالتحضر المستدام المعد
من أجل الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

موجز

عُقد في المنامة يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كجزء من عملية الاستعراض
الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اجتماع تحضيري إقليمي
لغرب آسيا عن موضوع "التحضر المستدام"، وذلك في ضيافة حكومة مملكة البحرين.
وتألفت المشاورات، التي نُظمت باعتبارها حدثاً يضم العديد من أصحاب المصلحة واشترك
فيها ممثلون رفيعو المستوى بصفتهم خبراء، من جلسات عامة وحلقات نقاش حضرها نحو
٩٠ مندوباً.

وبحث المشتركون الاتجاهات المستجدة، والتحديات والحلول الممكنة في مجالات
الهياكل الأساسية الحضرية وإمكانية الحصول على الخدمات، والعمارة المراعية للبيئة
(الخضراء)* من أجل التحضر المستدام، والتمويل (بطرق من بينها الصيرفة الإسلامية) ونقل
التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. وأبرزت أثناء المناقشة مواضيع النمو السكاني،
والاندماج الاجتماعي، وبطالة الشبان، والأزمة الغذائية العالمية، وتغير المناخ، وأنماط
الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وندرة المياه، باعتبارها تحديات إقليمية رئيسية في سياق
التحضر المستدام.

الرسائل السياسية الرئيسية

انبثقت عن المناقشات الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) يجب أن تضع الحكومات نُهجاً خاصة بكل بلد تعكس أولويات البلد
الإئتمائية، وذلك من أجل مواجهة تحديات التحضر؛

(ب) يتطلب التخطيط لأغراض التحضر المستدام نهجاً متكاملًا في مجال
السياسات يُشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الحكومات الوطنية، وإدارات
المدن والبلديات، وممثلو المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء القطاع الخاص؛

(ج) يعد بناء القدرات ضروريا للسلطات المحلية والمخططين البلديين، وكذلك أعضاء المجتمعات المحلية، من أجل تحسين صنع القرارات والإدارة. كما يجب جمع إحصاءات دقيقة وإتاحتها لمقرري السياسات؛

(د) يجب أن تعزز الحكومات الاستثمار الجديد في الهياكل الأساسية الحضرية حتى تواكب النمو السكاني والتحضر المتزايد. وتحتاج البلديات إلى أدوات أكثر وأفضل من أجل جمع رأس المال؛

(هـ) تشجيع المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف التجارية على زيادة دورها في تمويل مشاريع تسهم في التنمية المستدامة، بطرق عدة، من بينها توفير "الائتمان للمشاريع المراعية للبيئة" (الائتمان الأخضر) ورؤوس أموال المجازفة، من أجل تعزيز التحضر المستدام. كما تُشجّع المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف التجارية على تطوير المنتجات المالية المهمة للعملاء ذوي الدخل المنخفض، بما في ذلك الرهونات والقروض البالغة الصغر المدعومة من الحكومة؛

(و) يجب أن تكفل الحكومات توفير مياه الشرب في الأحياء الفقيرة ومطابقتها لمعايير الجودة؛

(ز) يجب أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة في المنطقة الإقليمية إجراءات فورية من أجل معالجة أنماط الاستهلاك غير المستدامة للمياه، بطرق من بينها تطبيق ممارسات الحفظ في ميدان الزراعة والحد من الفاقد في المياه التي توفرها المرافق العامة والمياه المستخدمة في الصناعة؛

(ح) يتعين أن تدعم الحكومات، بالشراكة مع القطاع الخاص، البحث والتطوير من أجل استخدام التكنولوجيات الملائمة والمعقولة التكلفة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك البرامج التقنية لبناء القدرات في مجال التكنولوجيات غير الملوثة والممارسات السليمة بيئيا؛

(ط) يتعين أن يقوم المهندسون المعماريون وشركات البناء والعناصر الفاعلة الأخرى في صناعة التشييد، بدعم من الحكومات، بالارتقاء بحلول المباني المراعية للبيئة وتوسيع نطاقها كما ونوعا، وإدماج المعارف والمواد التقليدية والتكنولوجيات الجديدة سويا، لا سيما من أجل كفاءة السكن المستدام للفقراء. كما ينبغي أن يتبعوا سياسات وممارسات تتسم بالمسؤولية الاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بالعمال المستخدمين لتشييد المباني وصيانتها؛

- (ي) يتعين أن تهيئ الحكومات بيئة مواتية لتشجيع انتشار المعمار المراعي للبيئة. إلا أنه ينبغي الترويج لهذا كجزء من التخطيط العام للتحضر المستدام؛
- (ك) يتعين أن تعتمد منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أداة تقييم مشتركة مراعية للبيئة في إطار التوجيه المحايد الصادر عن مجلس بناء يراعي البيئة.

* ”الخضراء“ = ”المراعية للبيئة“؛ و ”الأخضر = المراعي للبيئة“.

أولا - مقدمة

كلّف رؤساء الدول والحكومات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بإجراء استعراضات موضوعية سنوية على المستوى الوزاري في إطار الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس، من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولتقييم أثره على تحقيق الأهداف والغايات من تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وفي عام ٢٠٠٨، يتناول الاستعراض الوزاري السنوي الثاني موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة".

وفي يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استضافت حكومة مملكة البحرين اجتماعا تحضيريا إقليميا لغرب آسيا عن موضوع "التحضر المستدام" من أجل توفير مدخلات لاستعراض عام ٢٠٠٨، وذلك برعاية سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا^(١).

وأتاح الاجتماع فرصة المشاركة في الاستعراض لبلدان غرب آسيا، بطرائق تشمل تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتعلقة بالتحضر المستدام التي يمكن أن تساعد في النهوض بالأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتوسيع نطاق هذه الأنشطة (انظر الضميمة).

وضم الاجتماع نحو ٩٠ مندوبا، من بينهم ممثلون لحكومات من غرب آسيا ومناطق إقليمية أخرى، وخبراء من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ومنظمات غير حكومية، والوسط الأكاديمي، والقطاع الخاص. وبحث الوفود الاتجاهات المستجدة والتحديات والحلول الممكنة في مجالات الهياكل الأساسية الحضرية وإمكانية الحصول على الخدمات، والعمارة المراعية للبيئة من أجل التحضر المستدام، والتمويل (بطرق من بينها الصيرفة الإسلامية) ونقل التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة.

(١) برجاء زيارة الموقع الشبكي: <http://www.un.org/ecosoc/newfunc/amrregional2008.shtml> للاطلاع على مذكرة المعلومات الأساسية، والبرنامج، والبيانات، والعروض، وقائمة المشتركين.

ثانياً - أعمال الاجتماع التحضيري الإقليمي

ألف - الجلسة الافتتاحية والكلمات الرئيسية

افتتح الاجتماع سمو الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين. وأبرز في كلمته الترحيبية أهمية المسائل التي يتناولها الاجتماع. فالنمو السكاني، والتحضر، والهياكل الأساسية والخدمات، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، كلها مواضيع يتعين تناولها لتأمين بيئة حضرية صحية مستدامة تعزز الرفاه والكرامة والتنمية لكل البشر في غرب آسيا وغيرها من المناطق الإقليمية. كما أعرب عن ثقته في أن الاجتماع سيتيح للمشاركين، على تنوعهم وخبرتهم، الاشتراك في تبادل قيّم للتجارب والخبرات، وسيشجع التعاون الثنائي.

وألقي سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس وزراء مملكة البحرين، كلمة رئيسية. وفي تلك الكلمة، أبرز التحديات التي تواجهها الحكومات حالياً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن بينها التحديات الأكثر إلحاحاً وهي الأزمة الغذائية، والنمو السكاني، والتحضر. وقال إن المدن يمكن أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي إذا وُضعت خطط ملائمة لحل مشاكل الإسكان والمرافق الأساسية، ومواجهة تحديات النمو الحضري وتبعاته المتزايدة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات مشاركة أصحاب المصلحة كافة ودعم المجتمع الدولي.

وأشار نائب رئيس الوزراء إلى أن المنطقة تحرز تقدماً ملحوظاً في مجالي التحضر والتنمية، إلا أنها تعاني من ندرة موارد المياه. ويتطلب التصدي لهذا التحدي نقل التكنولوجيا، وأعمالاً جديدة في ميدان البحث والتطوير، والتعاون الدولي. ويلزم تمويل نقل التكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير، كما أن دور المصارف الإسلامية بالغ الأهمية.

ورحب بهذه الفرصة المتاحة لتقاسم المعارف، وتبادل الخبرات، وتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الحضرية وغيرها من الأهداف الإنمائية، ومناقشة الحلول. وقال إن هذه الاجتماعات تساعد على تعزيز الحوار وتبادل الخبرات الإقليمية والدولية بشأن سبل وآليات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى إيجاد فهم أفضل لخيارات التحضر المستدام واتجاهاته. كما أعرب عن ثقته في أن المناقشات ستسهم في الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعقب الكلمة الرئيسية التي ألقاها نائب رئيس الوزراء، أدلى عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى بكلمات افتتاحية.

وبين سعادة السيد ليو ميروريس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، ولاية الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس والغرض منه. كما عرض موضوع عام ٢٠٠٨ المتعلق بالتنمية المستدامة، وأشار إلى أن هذا الاجتماع سيساعد على بلورة النظرة إلى التحديات التي تواجهها منطقة غرب آسيا فيما يتعلق بالتحضر المستدام.

وأشار السفير ميروريس إلى التحضر باعتباره المعلم المحدد للقرن الحادي والعشرين. وقال في هذا الصدد إن التحضر يمكن أن يصبح قوة إيجابية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من أن المدن تؤدي بليوناً من سكان المناطق الفقيرة. وسيكون لمدى نجاح الحكومات في التعامل مع التحضر أثر كبير على التقدم المحرز نحو تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ويعد سجل المنطقة في تعزيز التحضر المستدام متبايناً، بسبب التفاوتات بين البلدان. فبعضها يكافح من أجل الارتقاء بالمناطق الفقيرة ومنع نشوئها، بينما تقود بلدان أخرى العمارة المراعية للبيئة.

ووجه معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في بيانه، الانتباه إلى الجهود التي بُذلت لتحسين رفاه الإنسان ورفائه في المنطقة. وقال إن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي، وبصفة خاصة في تحسين ظروف سكان الأحياء الفقيرة. وتدعم بلدان الخليج بوجه خاص المساعي الرامية إلى القضاء على الفقر وتوفير السكن اللائق وضمان رفاه الإنسان لكل مواطنيها. ورغم ذلك، هناك تحديات تعوق تحقيق توسع حضري مستدام، من قبيل قلة المياه وسوء إدارة المعلومات. وشدد على أن الجهود المبذولة لتحقيق التوسع الحضري المستدام تقتضي اضطلاع أصحاب المصلحة جميعهم، بشكل منسق، ببرنامج واضح ومتوازن وفعال.

وقالت السيدة أنا تيباجوكا، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موائل الأمم المتحدة)، إنه يبدو من التاريخ الحديث أن نمو الأحياء الفقيرة مرادف من الناحية العملية للنمو الحضري. وضمان إمكانية انتفاع الجميع بالماء والمرافق الصحية وتكافؤ فرص الانتفاع بخدمات جمع النفايات وبالطاقة المعقولة التكلفة هو واحد من أكثر الوسائل فعالية لتحسين ظروف معيشة الفقراء في المناطق الحضرية ووسيلة سريعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الحضرية، بما فيها الأهداف المتعلقة بالفقر والصحة والمساواة بين الجنسين. وأضافت السيدة تيباجوكا قائلة إن من نتائج الأثر المشترك للتوسع الحضري والعولمة تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج؛ فمع نمو المدن واندماجها في الاقتصاد العالمي، يغير الناس طريقتهم في استخدام الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية. ولقلب أثر المدن على تغير المناخ رأساً على عقب، تلزم على وجه السرعة تنمية ونمو

حضرين أكثر ذكاء ومراعاة للبيئة. ومن المتعين أن يعالج أي حل دائم لتخفيف آثار تغير المناخ طريقة تخطيط المدن وإدارتها.

وسيتوقف تحقيق التوسع الحضري المستدام على مزيج ملائم من التخطيط الجيد وأطر السياسات المواتية والصكوك المالية التي تضمن نمواً مقترناً بالإنصاف - إذاك فقط يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي دورها أداء تاماً. واقترحت السيدة تيبايجوكا في الختام أن يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي "التوسع الحضري المستدام والحد من الفقر في المناطق الحضرية" ركيزة عامة في مداولاته، بحيث يُدرج البعد الحضري في جميع تحليلات المجلس وتوصياته.

وأكد السيد بدر عمر الدفع، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، من جديد على وثاقة صلة التحديات المرتبطة بالتوسع الحضري المستدام في المنطقة، كما حذر من أن التوسع الحضري السريع لا يزال يطرح تحديات كبيرة، بما فيها عدم ضمان حياة الأراضي، وعدم ملائمة مياه الشرب والمرافق الصحية، وضغط اللاجئين على المراكز الحضرية. وقال إن السياسات الحضرية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية يجب أن تكون كلية، بحيث نضمن أن يلي توسيع الهياكل الأساسية الحضرية وتطويرها وتوفير الخدمات احتياجات الفقراء في المناطق الحضرية. وقد تكون اللامركزية وتعزيز دور السلطات المحلية من الخطوات الهامة لتحسين الإدارة الحضرية. وشدد على الحاجة إلى الاهتمام بالتنمية الريفية؛ وفحص أوجه ترابط التنمية الحضرية والتنمية الريفية وتوقف إحداها على الأخرى. وأكد ضرورة الالتزام المتبادل والاستجابة المنسقة من أجل مواجهة تحديات التوسع الحضري المستدام مواجهة جماعية.

وأوجز السيد توماس ستيلزر، الأمين العام المساعد المختص بتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعض التحديات العامة المتولدة عن التوسع الحضري المستدام، بما فيها نطاق النمو ووتيرته اللذان لم يسبق لهما مثيل، وأثر المدن على البيئة. وشدد على أن تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة ينطوي على إمكانيات هائلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، فإن الهندسة التي تراعي البيئة قد تضع العالم على مسار أكثر قابلية للاستدامة في الاستهلاك والإنتاج. وقد يكون للسماح للبلدان النامية بالقفز إلى التنمية الحضرية المستقبلية أثر ريادي على تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن لتقاسم التكنولوجيات والخبرات الفنية، فضلاً عن تعبئة الموارد العامة والخاصة، أهمية حاسمة فيما يختص ببلوغ هذا الهدف.

وشددت سعادة الدكتورة فاطمة البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين، في كلمتها الرئيسية على أن التنمية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من التنمية الحضرية

المستدامة التي يجب أن تركز على البشر وتضمن حياة جيدة للجميع. وذكرت أن المملكة أحرزت تقدماً ملموساً في تنميتها الاجتماعية، وأنها تتمتع أيضاً بتنمية اقتصادية سريعة. وقد حررت البحرين اقتصادها ونوعته، وأصبحت محوراً من محاور الخدمات المالية في الشرق الأوسط. وقد حقق البلد كل غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يسعى حالياً إلى تحقيق غايات الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية. ولا تزال هناك تحديات، بما فيها الحفاظ على الهوية الوطنية في عهد العولمة ومواجهة النمو السكاني وشيخوخة المجتمع.

وتقوم سياسات وزارة التنمية الاجتماعية على مبادئ الاستثمار الاجتماعي والحماية الاجتماعية. ونفذت الوزارة العديد من المبادرات بالتعاون مع عدد من الشركاء، بما فيها: تقديم الخدمات المالية إلى الأسر الفقيرة، ووضع برامج التأهيل، ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية الأطفال، وتوفير برامج للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز حقوق المرأة.

وقدمت الدكتورة بدرية الجيب، الوكيل المساعد المختصة بالرعاية والتأهيل الاجتماعي والتدريب في وزارة التنمية الاجتماعية، بمملكة البحرين، تقريراً عن دور الوزارة في المساهمة في تحقيق التوسع الحضري المستدام من خلال الخدمات الاجتماعية. ففي السنوات القليلة الماضية، عرفت الوزارة تغيرات هامة، بما فيها تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات وتوسيع تغطيتها لتشمل كافة الناس في البلد. وهي تركز حالياً على التنمية البشرية وتشدد على التفاعل بين الدولة والفرد.

ووصفت الدكتورة الجيب كثيراً من التجديدات التي اعتمدتها الوزارة في عملها. ومن المشاريع الموصوفة ملاجئ للمشردين؛ ونوادي الأطفال والشباب؛ ومراكز للمشورة العائلية وللمعاقين والمسنين. وأطلقت استراتيجية شاملة لمساعدة الأسر الفقيرة على كسر دائرة الفقر تنطوي على وضع سياسات لتخفيض سعر الكهرباء لـ ١٠ ٠٠٠ من المعوزين؛ ودفع استحقاقات للأسر التي تعيش تحت الخط الوطني للفقير؛ وتوفير السكن والتعليم والرعاية الصحية؛ وتعزيز العمالة. ودشنت الوزارة أيضاً خطاً هاتفياً ساخناً ليتمكن الأفراد من الإبلاغ عن احتياجاتهم بشكل مباشر.

وقال الدكتور نبيل محمد أبو الفتح، الوكيل بالنيابة لشؤون الإسكان في وزارة الإسكان والبلديات والبيئة، بمملكة البحرين، إنه لا بد للأمم من الشروع في التوسع الحضري المستدام من أجل الأجيال المقبلة. وعند القيام بذلك، لا بد من موازنة عوامل متعددة، بما فيها العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وذلك يستوجب تخطيطاً جيداً لتنفيذ السياسات التي تلبي احتياجات أفراد المجتمع كافة. ومنذ الاستقلال، اتخذت

المملكة إجراءات استباقية سعياً إلى تحقيق التوسع الحضري المستدام بوصفه جزءاً رئيسياً من تخطيطها للتنمية المستدامة.

ويتضمن دستور البلد كل عناصر التنمية الاجتماعية المستدامة، بما فيها حق المواطنين في السكن، الذي تضمنه المملكة. وتستجيب الحكومة للطلب المتزايد على المنازل، باستثمارات معتبرة. وهي تقوم أيضاً بإعادة تصميم نظامها السكني للأسر ذات الدخل المنخفض لضمان جودة نوعية الخدمات وكميتها واستخدام الموارد النادرة (التي من قبيل الأراضي والمياه) استخداماً ملائماً لضمان الاستدامة في الأجل الطويل. وأشار إلى أن القطاعين العام والخاص يجب أن يعملوا في إطار شراكة لتوفير السكن للجميع. واختتم الدكتور أبو الفتح بالتشديد على أن القرارات المتخذة الآن ستحدد التطور الاجتماعي للأجيال المقبلة.

باء - الفريق الأول: توفير الهياكل الأساسية الحضرية وإمكانية الحصول على الخدمات

تمثل هدف الفريق المعني بتوفير الهياكل الأساسية الحضرية وإمكانية الحصول على الخدمات في تسليط الضوء على حالات النجاح الإقليمية والتحديات المواجهة في مجالات توفير المياه، والمرافق الصحية، والطاقة، والنقل العام، وإدارة النفايات، وغيرها من الخدمات الحيوية.

وشددت السيدة أنا تيباجوكا، في البيان الافتتاحي لرئيس الاجتماع، على أن الشمول الاجتماعي أساسي لتحقيق التوسع الحضري المستدام. ويستند الشمول الاجتماعي إلى إمكانية حصول جميع سكان المدينة أو البلدة على الخدمات الأساسية. وذلك يتطلب استثمارات وسياسات واستراتيجيات اجتماعية عادلة. ويجب أن تكون الخدمات الأساسية معقولة التكلفة. وشددت السيدة تيباجوكا على أن توفير الهياكل الأساسية الحضرية يتطلب سياسات اقتصادية ومالية وضريبية مناسبة.

وأشارت أولى أعضاء الفريق، السيدة منى سراج الدين، نائبة رئيس معهد التنمية الحضرية الدولية، بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خططت خطوات واسعة نحو تحسين إمكانية الانتفاع بالهياكل الأساسية منذ سبعينات القرن الماضي، مستشهدة بحالات ملحوظة في مصر وتونس والمغرب. وسيحقق جل البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كل الأهداف الإنمائية للألفية أو بعضها، ولكن هذا وحده لا يضمن تحقيق التوسع الحضري المستدام.

والواقع أن الأنماط الحالية للتوسع الحضري في المنطقة أبعد ما تكون عن كونها مستدامة. والبلدان الغنية تعرف استهلاكاً مرتفعاً للموارد ويزيد أثرها الإيكولوجي على المستويات القابلة للاستدامة. بينما تواجه المدن في باقي المنطقة تحديات متزايدة تتصل بنقص المياه، وجيوب الفقر، واختناقات المرور، وارتفاع تكلفة الأراضي والمساكن الحضرية، والتلوث البيئي، والشعور بالإحباط بين الشبان العاطلين. وفي كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يصل استهلاك المياه إلى مستويات جد عالية وغير قابلة للاستدامة. وفي البلدان غير المنتجة للنفط، لا تخضع شبكات المياه القائمة للصيانة، مما يؤدي إلى فقدان كميات تصل إلى ٣٠ في المائة من الاستهلاك الإجمالي، ولكن الإجراءات لا تتخذ، إلا نادراً، إلى أن يتأزم الوضع. ومع تضاعف قيمة الأراضي الحضرية كل ثلاث إلى أربع سنوات، لا يمكن أن يحول تطوير الأحياء الفقيرة دون قيام مستوطنات عشوائية جديدة تستهلك الأراضي الزراعية النادرة. وعلاوة على ذلك، تأكلت قدرة الأسر ذات الدخل المتوسط على تحمل تكلفة السكن، وشجعت أسواق الأراضي المنطلقة على التراخي والفساد في مجال الإنفاذ المحلي للأنظمة الإنمائية. وللعولمة (مع تحول إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة) والعوامل الديمغرافية أيضاً أثر هام على التوسع الحضري في المنطقة.

وقالت السيدة منى سراج الدين إن الحكومات أدركت أنه لا بديل للتنوعية الاجتماعية وإشراك المجتمع المحلي في الجهود المبذولة لتحقيق التوسع الحضري المستدام. وتفتقر السلطات المحلية للموارد التقنية والمالية الكافية للاضطلاع بمسؤولية التخطيط للتنمية المستدامة على أتم وجه، مما يفسر استمرار الدور الذي تقوم به الوكالات الوطنية. ولكن على هذه الوكالات أن توفر فرصاً لمشاركة المواطنين مشاركة مجدية.

وركزت السيدة ليلي إسكندر، رئيسة التنمية المجتمعية والمؤسسية في مصر، على إدارة النفايات ووجهت الانتباه إلى أنماط الاستهلاك عند الأغنياء والفقراء. ففي مصر، أنشأ الفقراء بشكل فعال سبلاً للرزق من معالجة فضلات الأغنياء باعتماد نموذج محلي الأصل يختلف عن نماذج العالم المتقدم (الذي يلجأ عموماً إلى دفن قماته أو حرقها)، وتفرز فيه النفايات إلى فئتين هما: الأغذية، وكل ما عداها. وتحول الأغذية إلى خليط تسميد وتُصدر لتلبية الطلب المتزايد، بينما يُغربل الباقي ليعاد استعماله وتدويره. وشددت مراراً على أهمية الحلول "المنسوجة محلياً" و "الخاصة بكل الثقافة" لمواجهة تحديات التوسع الحضري.

ونتيجة لقيام منظمي المشاريع الفقراء بإدارة المؤسسات الصغيرة من بيوتهم، بلغ معدل الاسترجاع لديهم ٨٠ في المائة، وهو ما يتجاوز بكثير كفاءة الخدمات التي تقدمها البلديات أو القطاع الخاص، ويوفر في الوقت نفسه فرص العمل والدخل. لذلك دعت

السيدة إسكندر، إلى توجيه الاهتمام إلى ”الهيكل الأساسية البشرية“ في المدن، وأشادت بالفقراء لتمكنهم من التغلب على النظم السيئة التصميم. وقالت إن منظمتها تخطو بالفعل الخطوات اللازمة لنقل التكنولوجيا والدراية الفنية المتعلقة بمعالجة النفايات إلى الفقراء داخل مصر وخارجها ليتسنى للمزيد من المجتمعات الاستفادة منها. وشددت على أنه بينما يمكن أن تساعد إعادة التدوير على إطالة بقاء الموارد الطبيعية يتحتم العمل على الحد من مستويات الاستهلاك.

وأكدت على ضرورة أن تتعلم البلديات سبل إدارة الأحياء الفقيرة، بدلا من إزالتها أو تجاهلها، وأن تعلم أن منح حق حيازة الأراضي أمر أساسي. ويتمثل التحدي في تصميم مدن يمكن أن يعمل فيها الفقراء وأن يعيشوا في كرامة.

ووصفت السيدة زهوة محمد الكواري، مديرة إدارة التخطيط البيئي، بالهيئة العامة لحماية الموارد البحرية والبيئة والحياة البرية، في مملكة البحرين، بعض السياسات التي نفذتها البحرين لكفالة التنمية المستدامة. ففي الثمانينات من القرن الماضي، وضعت الحكومة استراتيجية بيئية وطنية بالتعاون مع جميع القطاعات لحماية البيئة الطبيعية في ظل الضغط المتزايد للتحضر من خلال اتخاذ تدابير وقائية وفرض عقوبات على الجهات الفاعلة التي تلحق الضرر بالبيئة. وبموجب هذه الخطة، تعين حصول جميع المشاريع الجديدة على تراخيص بيئية وخضوعها للتقييم البيئي.

وبعد تنفيذ الاستراتيجية بنجاح حققت تحسينات في نوعية الهواء وغيرها من العناصر الخاضعة للتلوث. وتعمل الحكومة على تنفيذ الاتفاقات الوطنية والدولية فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة، وهي بصدد إعداد إعلان وطني ثان بشأن التنمية المستدامة. وقد حققت الحكومة نجاحها بإيجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

وخلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت تقديم المشتركين لعروضهم، جرى تسليط الضوء على أزمة الغذاء العالمية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وندرة المياه، وتغير المناخ، والنمو السكاني، والاندماج الاجتماعي وبطالة الشبان، باعتبارها تحديات إقليمية رئيسية في سياق التحضر المستدام.

ولما كانت المنطقة الإقليمية مستوردا صافيا للأغذية، فقد كان لازمة الغذائية الراهنة تأثير شديد. إذ اضطرت الأسر المنخفضة الدخل إلى تناول قدر أقل من الأطعمة المغذية، أو إنقاص عدد وجبات الطعام؛ وفي بعض الحالات، أُخرج الأطفال من المدرسة لكي يعملوا بدلا من أن يدرسوا. ومن الضرورة بمكان اتخاذ إجراءات لتوسيع نطاق برامج المساعدات

الغذائية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي. ودعا برنامج الأغذية العالمي إلى التضامن الدولي وأثنى على أعضاء مجلس التعاون الخليجي لمساهماتهم السخية في المنطقة.

وناقش المشتركون خطورة شح المياه في أرجاء المنطقة بفعل الإفراط في الاستهلاك، لا سيما في مجال الزراعة. وفي هذا الصدد، كانت الصلة بين المناطق الريفية والحضرية شديدة الوضوح. إلا أنه مع ظهور أزمة الغذاء القائمة لا يمكن قبول أي خطة تقلل من إنتاج المحاصيل، بما في ذلك تسعير المياه. بل يجب تنفيذ ممارسات مختلفة، تشمل الري بالتنقيط وإعادة تدوير المياه المستعملة. غير أنه تم التشديد على أن الحفظ أقل تكلفة من تكنولوجيات إعادة الاستخدام. كما يمكن أن تساهم المرافق العامة في تخفيض نسبة فاقد المياه. ويجب دراسة نوعية مياه الشرب مع الإبلاغ عن مدى إمكان الحصول عليها.

ولا يزال الفقر واحداً من أشد أعداء البيئة. وقد لوحظ تأثير التغير المناخي على الفقراء في المناطق الحضرية تأثيراً متعسفاً.

ولما كانت التنمية المستدامة تتطلب مشاركة من جميع المواطنين، فلا بد من تحسين التعليم ورفع مستوى الوعي العام لتمكينهم. وألقي الضوء على المسؤولية المحددة المنوطة بالسلطات المحلية في مجال تنفيذ السياسات والبرامج. وأشار بعض المشتركين إلى بعض الممارسات الناجحة التي تتبعها السلطات المحلية المختصة، وقالوا إن دعمها ومشاركتها أفضل وسيلة لكفالة استمرارية أي مبادرة. ومع ذلك، لوحظ أن سلطات محلية عديدة تحتاج إلى المزيد من التدريب والخبرة، وأنها تتسم أحياناً بالفساد. كما لوحظ أنه عندما تفشل السلطات المحلية أحياناً في تقديم الخدمات تملأ المنظمات غير الحكومية الفجوة وتمول الهياكل الأساسية للأحياء الفقيرة.

وفي الواقع، لا يزال التمويل يمثل تحدياً هائلاً؛ إذ أن تلبية احتياجات السكان الذين تتزايد أعدادهم تتطلب استثمارات كبيرة في المدن وهياكلها الأساسية. ولا يمكن أن تلبية ميزانيات البلديات كافة الاحتياجات، وتلزمها أدوات أكثر وأفضل لجمع رأس المال. وجرى التأكيد على عدم وجود حل واحد صالح لعلاج جميع مشاكل الهياكل الأساسية والخدمات. فلكل بلد تحدياته واحتياجاته التي ينفرد بها وتتطلب حلولاً خاصة بها.

جيم - الفريق الثاني: تسخير العمارة الخضراء لأغراض التحضر المستدام

خلال البحث في تأثير المدن على البيئة، بحث الفريق المعني بتسخير العمارة الخضراء لأغراض التحضر المستدام السبل التي بفضلها تساعد الابتكارات في مجال العمارة والتخطيط الحضري وما يتصل بها من تكنولوجيات على تحقيق التحضر الأكثر استدامة.

وافتح حلقة النقاش السيد توماس ستيلزر، الأمين العام المساعد المختص بتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة؛ وذكر المشتركين بأن تغير المناخ والتحضر يرتبط أحدهما بالآخر بقوة. إذ يحدث في المدن خمسة وسبعون في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة ويأتي من المناطق الحضرية ثمانون من جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تسبب الاحترار العالمي. وأشار إلى أن معدلات التحضر آخذة في التسارع. إلا أنه لا ينبغي النظر إلى التحضر بعين الريبة، لأنه يوفر العديد من الفرص. فعلى سبيل المثال، فإن المراكز الحضرية تدعم جموعاً ضخمة تعيش في ظروف الكثافة السكانية الشديدة، مما يحد من التأثيرات الضارة بالبيئة الطبيعية. وطلب السيد ستيلزر من المتكلمين أن يتطرقوا إلى مسألة ما إذا كان النمو الذكي يساعد مدن المنطقة على تحقيق قفزات للانتقال إلى مستوطنات حضرية أكثر استدامة، ومسألة ما إذا كانت التكنولوجيا المطلوبة متاحة؛ وأن يشرحوا الفوائد التي تحققت حتى الآن من نشرة العمارة الخضراء في غرب آسيا؛ والنظر في إمكانية تطبيق الدروس المستفادة على المدن الأقل ثراء.

وبعد إرساء أساس المناقشة، تناول الدكتور علي عبد الرؤوف، أستاذ العمارة المساعد، بجامعة البحرين، الاتجاهات الحديثة المتعلقة بالمدن والاستدامة في بلدان الخليج. وقال إنه في السنوات الخمس إلى العشر الماضية شهدت مدن الخليج تغييراً جذرياً، تجلّى في ثلاثة نماذج، هي: (١) "الدينية" (تكرار نموذج دبي)، التي تميزت بـ "تفجر" مراكز تسويق جديدة مملوكة للقطاع الخاص، ومجموعات محلية ذات بوابات، ومقار شركات وغيرها من المشاريع "الأيقونية" البارزة؛ (٢) "نشر المعرفة"، أي إقامة مدن المعرفة في بلدان الخليج، بهدف تعزيز القدرة الإبداعية وتيسير التوصل إلى اقتصاد المعرفة ومن ثم النمو الاقتصادي؛ و (٣) "تحقيق الاستدامة" أي الانتقال نحو المباني والمدن الملائمة للبيئة. وحذر الدكتور عبد الرؤوف من أن نموذج دبي لم يُختبر بعد، قائلاً إن علينا أن نرقب نتائجه على الحياة الاجتماعية وعلى هويات المجتمعات المحلية. كما حذر من إقامة "فقاعات مستدامة"، معزولة عن المجتمع الأكبر، ويمكن أن تكون أدوات تسويقية أكثر من أن تكون مفهوماً ذا مصداقية.

وأكد الدكتور عبد الرؤوف أن المهندسين المعماريين لا يركزون على فرادى المباني وحدها بل يهتمون بمنظر المدينة الأكبر. وقد اتخذت العمارة الخضراء شكل التكنولوجيا الفائقة الحدثة في المباني الأيقونية، إلا أن إنتاج المباني الخضراء بأعداد ضخمة يجب أن يتجاوز النخبة ويزيد من التأثير وهناك أيضاً دروس يجب استخلاصها من تقنيات البناء التقليدية التي يمكن أن يعاد تفسيرها لتلائم العصر الحديث وتحقق فائدة كبيرة. ولضمان مستقبل التحضر

المستدام، يجب تعليم الأجيال القادمة من المماريين ومخططى المدن كيفية تناول العمارة كأداة يمكن بفضلها تعزيز نوعية الحياة. وثمة حاجة أيضا إلى تقديم حوافز لشركات البناء، وزيادة وعي صانعي القرار، وتحسين قدرات السلطات المحلية، وذلك لكفالة تقدم التخطيط الحضري والعمارة على نحو مستدام.

وعرض السيد نيكولاس بيلي، مدير "استوديو التصميم، شركة و. س. أتكير وشركاه فيما وراء البحار، منطقة الشرق الأوسط والهند، مملكة البحرين"، عددا من المشاريع الخضراء داخل المنطقة، واصفا عناصر التصميم والتكنولوجيات التي تجعل المباني أكثر ملاءمة للبيئة. وفي أثناء عرضه، أوضح أن العناصر النشيطة للتصميم الأخضر، مثل العنفات التي تعمل بالرياح والطاقة الشمسية، مكلفة ولا تفيد عموما إلا قليلا. والعناصر السلبية، التي من قبيل النوافذ الأفضل والعزل، أقل تكلفة وأكبر تأثيرا. والأهم من كل ذلك هو، شكل المسكن وتوجهه - أي قربه من العمل، ومحلات التسوق، وغيرها من المقاصد المشتركة. والمعماريون وشركاء البناء والكيانات الأخرى ويؤثرون على تصميم المباني، إلا أن الحكومات وسياساتها هي التي تحدد، بدرجة كبيرة، شكلها وتوجهها.

وشدد السيد بيلي أيضا على أن التصميم الحضري يتضمن استخداما للموارد في السفر والنقل أكثر مما هو عليه الحال في البناء وتشغيل المباني، وأن اكتظاظ حركة المرور يشكل مسألة رئيسية بالنسبة للتحضر.

وتحدث السيد صموئيل كين، مدير شؤون البيئة والاستدامة في خدمات إدارة الطاقة بالإمارات العربية المتحدة، عن الحاجة إلى توسيع نطاق الاستدامة من المباني "الأيقونية" ليشمل كل بناء آخر، بطرق منها تطوير المباني القائمة. وقال إن تكلفة تشييد المباني "المراعية للبيئة" كبيرة، وهي في الوقت الحاضر تتجاوز إمكانيات الأسر المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل. وأعرب عن اعتقاده بأنها قد تصبح معقولة السعر في المستقبل إذا ما زاد الطلب عليها وسارت التكنولوجيا نحو المزيد من التطور، إلا أن هذا لا يزال يشكل تحديا يجب التغلب عليه.

وأضاف أن السياسات المتعلقة بالعمارة الخضراء قد تطورت بأشكال متباينة في الأسواق المختلفة؛ فقد تطورت في بعض الأسواق من القاعدة إلى القمة، بينما تطورت في بعضها الآخر من القمة إلى القاعدة. والسياسات الثانوية، التي من قبيل التعريفات المفروضة على المياه والكهرباء، والإعانات المقدمة من أجل استخدام التكنولوجيات المراعية للبيئة، وسياسات استخدام الأراضي وخيارات النقل البديلة، تؤثر أيضا على قرارات التخطيط والبناء. وأعاد السيد كين التأكيد على أن استخدام المركبات الفردية باعتبارها وسيلة النقل

الأساسية ليس بالأمر المستدام، ولا بد أن يشجع التخطيط الرئيسي استحداث بدائل للسواقة.

وأما السيد باراسورامان ر. راماشاندران، نائب الرئيس المؤسس للمجلس العالمي للبناء المراعي للبيئة، والرئيس المؤسس والسابق للمجلس الهندي للبناء المراعي للبيئة، والرئيس التنفيذي لشركة BMCT Dubai، فقد قدم وصفاً للدور الذي تقوم به صناعة البناء في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة. وأشار إلى أن الظروف تختلف بين الاقتصادات المتقدمة (التي تتصف بكبر المساحات المشيدة وتحكمها أنظمة حكومية صارمة) والاقتصادات النامية (حيث تقل مشاركة الحكومة والصناعة وتكون الأسواق متاحة للعمارة المستدامة أقل تطوراً). وأضاف أن الصناعة في الهند قد التزمت باعتماد مبادئ استدامة طوعية بغية العمل بطريقة مسؤولة من الناحية الاجتماعية. ونتيجة لجهودها، ازداد بشكل هائل إجمالي المساحة التي تغطيها المباني المراعية للبيئة في البلد.

واعترف السيد راماشاندران بالتداخل بين الفقر، والإسكان المعقول التكلفة والعمارة المستدامة. وأكد أن المساكن المعقولة التكلفة، وإزالة الأحياء الفقيرة والتنمية الحضرية يجب أن تشكل مجموعات فرعية من العمارة المراعية للبيئة وليس بالعكس. ورغم أن البناء والتشييد نشاط يهدف للربح فإنه يجب أن يشمل جميع أصحاب المصلحة - من معماريين ومصممين ومقاولين وصناع منتجات وحكومات ومشرعين - لضمان أن يكون هو أيضاً نشاطاً مستداماً. وتعتبر أدوات التصنيف الشاملة المراعية للبيئة بمثابة معيار دولي للاستدامة يمكن من إجراء المقارنة بين المباني.

وقال إن للمنظمين دوراً هاماً يؤديونه في السياسات التوجيهية وإنشاء الإطار الذي تعمل الصناعة في حدوده، فضلاً عن الدعوة إلى وضع المعايير المراعية للبيئة، وتوعية الصناعة والجمهور بشأن المسائل المتعلقة بالاستدامة، وتقديم الإعانات والحوافز. وأردف أن مجالس الأعمال المراعية للبيئة لا تستهدف الربح بحد ذاتها وأنها تسترشد بشريحة من أصحاب المصلحة. وأوصى السيد راماشاندران بأن تعتمد المنطقة أداة تصنيف مشتركة مراعية للبيئة في إطار التوجيهات الحيادية المقدمة من مجلس للمباني المراعية للبيئة قائم في المنطقة.

وفي النقاش الذي أعقب ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى عمارة مراعية للبيئة متاح للفقراء، وأشاروا إلى أن معظم المباني المراعية للبيئة قد شُيدت حتى الآن من أجل الأغنياء. ويتمثل التحدي في تكييف السمات المستدامة للمباني الشاهقة بحيث تناسب الأحياء الفقيرة الحضرية لأجل استيعاب ذوي الدخل المنخفض. ووصف السيد كين الجهود المبذولة في الولايات المتحدة لإقامة مساكن جاهزة ومراعية للبيئة وبأسعار معقولة (للمستهلكين من

الطبقة المتوسطة)، وشد مع ذلك على ضرورة وجود طلب كاف من جانب المستهلكين (أو إعانات حكومية) لكي يبلغ هذا الحجم المطلوب. وقال إنه يمكن أن تساعد جهود الدعوة، والسياسات المناصرة للبيئة، والمجتمع المدني في توليد الطلب، وإن الكثير جدا من العمل سيُفرد لتطوير الإسكان المستدام من أجل قاطني الأحياء الفقيرة. لكن لوحظ أن أثر الكربون للإسكان المنخفض الكلفة صغير في الوقت الحاضر وأن المباني الشاهقة هي المسؤولة عن نسبة مئوية من استخدام الطاقة أكبر كثيرا. كما لوحظ أن التكنولوجيات الجديدة متاحة لجعل عملية التشييد - لا مجرد المباني المشيدة نتيجة لها - أكثر مواءمة للبيئة.

وشددت بعض المداخلات على استخدام تقنيات وتكنولوجيات ومواد بناء تقليدية في المباني الجديدة لتحسين استدامتها. وجرى التشديد بقوة على ضرورة الحفاظ على الإرث الثقافي للمدن. وقيل إنه جرى استحداث نظم للتصديق على مراعاة المباني القائمة للبيئة، وهذا يشجع الملاك على تصحيح أنماط استهلاكهم المفرط؛ وأنه يتعين ربط تخطيط المدن بعمليات التخطيط الوطنية، وهذا سيكون فريدا من نوعه في كل بلد.

دال - الفريق الثالث: تسخير التمويل ونقل التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة

في معرض إقرار الفريق المعني بتسخير التمويل ونقل التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة بالحاجة إلى موارد ووسائل إضافية لتعزيز التحضر المستدام، استكشف الفريق الكيفية التي تتمكن بها الحكومات والصناعة المصرفية التجارية من حشد الموارد وإتاحة الخدمات المالية لفقراء الحضر. كما تناول الفريق حاجة المنطقة إلى تطوير التكنولوجيا ونقلها.

ولدى افتتاح رئيس الاجتماع السيد بدر عمر الدفع، الأمين التنفيذي للإسكوا، أعمال الفريق، كرر القول بأن حشد الموارد، العامة منها والخاصة، والمحلية منها والدولية، والاستفادة منها على نحو فعال يشكل أولويات وشروطا مسبقة لتعزيز التنمية المستدامة والتحضر المستدام. وقال إن التمويل الإسلامي يمثل أحد السبل التي تتمتع بإمكانيات هائلة لتشكيل التطورات في المنطقة العربية والبلدان النامية الأخرى. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بفقراء المناطق الحضرية، التي كثيرا ما تُهمَّش من الناحيتين الاجتماعية والمالية على حد سواء.

وشدد السيد الدفع على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز نقل التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. وقال إن الحاجة إلى اعتماد التكنولوجيا الملائمة وتكييفها لمواجهة التحديات الإقليمية - وخصوصا التحديات المتصلة بندرة المياه وانبعاثات غازات الدفيئة - تعد أمرا بالغ الأهمية؛ وإنه سيكون من المفيد تبادل المعارف وأفضل الممارسات.

وذكر السيد خالد حمد، عضو الفريق والمدير التنفيذي للرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي، أن تطبيق المبادئ الأساسية للشرعية الإسلامية يضفي أهمية خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية، وإن المصارف الإسلامية وشركات التكافل وصناديق الاستثمار تشكل الأطراف الفاعلة الرئيسية في توجيه الاستثمارات الإقليمية في قطاعات العقارات، والهياكل الأساسية، والسياحة، والمستحضرات الدوائية، والقطاع الطبي، وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وإن الأنشطة التي تقوم بها تلك الأطراف لا تقتصر على المنطقة العربية. وأشار السيد حمد إلى أنه لا يزال من المتعين على المصارف الإسلامية استكشاف المزيد من احتياجات الأشخاص الذين تتراوح دخولهم بين الدخل المنخفض والدخل المتوسط؛ وأن التمويل البالغ الصغر والمشاريع التي تتراوح أحجامها بين الصغير والمتوسط تشكل بعض الميادين التي تنظر إليها الصناعة المالية على أنها فرص متاحة للتنمية.

وتابع قائلاً إن مصرف البحرين المركزي يرفع الصناعة المالية الإسلامية ويسر إقامة الأسس الإشرافية والتشريعية لمساعدته على النمو والتطور. وعلاوة على ذلك، يتعاون المصرف مع البنك الإسلامي للتنمية وغيره من أصحاب المصلحة في إنشاء مختلف مؤسسات الدعم الضرورية لتنمية القطاع على نحو سليم. كما يدعم المصرف المركزي تطوير معهد البحرين المصرفي والمالي لتوفير التدريب والتعليم في المجال المصرفي والمالي بالمنطقة.

وخلال النقاش، أشار أحد المشتركين إلى أنه لا يزال على الصناعة المالية الإسلامية وضع الصكوك القانونية لتسهيل حصول الفقراء على القروض بتكلفة هيئية. كما جرت الإشارة إلى ضرورة الاستعانة بالحكومات أو الجمعيات الخيرية لتوفير ضمانات لصالح الفقراء. وأكد السيد حمد أن مثل هذه الخطوات يجري اتخاذها في البحرين للعمل لأول مرة بنظام القروض العقارية السكنية التي يستفيد منها بعض الأفراد المؤهلين، وذلك بدعم من الحكومة. وأضاف أنه لا يمكن للمصارف وحدها أن تحل مشكلة توفير الإسكان بأسعار معقولة؛ ومن الضروري إقامة مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص لتوفير الإسكان المدعم لأفقر الفئات، وأن جهوداً تُبذل حالياً لإنشاء مصرف لتمويل البالغ الصغر في المملكة، وأن منظمات أخرى تشجع على تقديم تسهيلات التمويل البالغ الصغر. كما تُشجّع المصارف الإسلامية على خفض الرسوم والآتعب إلى مستويات أكثر معقولة.

وقدم عضو ثان في الفريق، هو الدكتور سيف الدين، نائب الرئيس التنفيذي للجمعية العلمية الملكية في الأردن، تصوراً لإمكانيات المنطقة من أجل الاستفادة من التكنولوجيا وتطويرها، وذلك بتقديم إحصاءات مقارنة عن الإنفاق على البحث والتطوير، والمقالات التي نُشرت بمجلات العلوم والتكنولوجيا، وعن الطلبات المقدمة للحصول على

براءات اختراع، وحصة صادرات التكنولوجيا الرفيعة من إجمالي الصادرات الصناعية، ومحو أمية الكبار، وانتشار الإنترنت بالمنطقة العربية. وقال إنه يجب على هذه المنطقة، عموماً، مضاعفة جهودها الرامية لتحسين نوعية التعليم وزيادة الاستثمار في المجال العلمي؛ وإن التحديات التي تحول دون استخدام التكنولوجيا في المنطقة الإقليمية تشمل انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وانخفاض معدل القيد في مؤسسات التعليم العالي، وارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير، والافتقار إلى تنافسية الصناعة والمؤسسات المنتجة للمعارف، ومحدودية أنشطة البحث والتطوير والابتكار في القطاع الخاص، فضلاً عن ضعف الروابط بين القطاع الصناعي والجامعات، ونزوح الأدمغة.

وأوصى الدكتور معز بأن تقوم الحكومات، على صعيد السياسة العامة، بوضع استراتيجيات إيكولوجية الأساس، وكفالة تعزيز الإطار التشريعي للتكنولوجيات النظيفة، وتوفير الحوافز (التخفيضات الضريبية والإعانات وما إليها) التي تشجع على اعتماد التكنولوجيات المواتية للبيئة. أما على الصعيد التقني، فيجب على الحكومات دعم البرامج التي تضمن بناء القدرات في مجال التكنولوجيات الأنظف والممارسات السليمة بيئياً، وخصوصاً في مجالي تحسين إدارة استخدام المياه وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وكذلك تطوير القدرة التقنية من خلال برامج تعاونية لنقل المعارف التقنية في مجال الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات الأنظف. وعلاوة على ذلك، تعتبر قواعد البناء والمعايير التقنية وسائل مفيدة ينبغي اعتمادها لمراقبة التشييد وضمان التمويل.

إن إذكاء الوعي المهني والتدريب المكثف للشبان ربما يقويان أيضاً من قدرة المنطقة الإقليمية على استيعاب التكنولوجيات وتطوير الابتكارات المحلية المنشأ. كما ينبغي أن يكون هناك دعم لمباشرة الأعمال الحرة وإيجاد حاضنات لرعاية الأفكار والإبداع. وأشار إلى أنه، بدلاً من محاولة التنافس في مجال البحث والتطوير مع البلدان المتقدمة النمو، ينبغي أن تركز المنطقة الإقليمية على بناء القدرات اللازمة لنقل التكنولوجيات بنجاح لتلبية الاحتياجات المحلية وأن تركز على تطوير الخبرات بشأن المسائل والتحديات الأوثق صلة بالبلد أو المنطقة الإقليمية. ويمكن أن تتعلم دول المنطقة الإقليمية من الدول الأخرى التي وضعت سياسات قوية للعلوم والتكنولوجيا، مثل ماليزيا وجمهورية كوريا.

كما أن العمل ضروري على الصعيد المالي. فقد أكد الدكتور معز وجوب توفير التمويل عن طريق الميزانيات الحكومية والشركاء الإنمائيين، وعن طريق إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية لآليات التمويل الأخضر، التي من قبيل الائتمان الأخضر ورأس المال

المجازف لتمويل الأفكار الجيدة والبحث والتطوير. ويمكن أيضا أن تُشجّع النظم الوطنية والإقليمية لإرساء العطاءات تطوير تكنولوجيات مستدامة.

وأكد أحد المشتركين على الحاجة العاجلة للتمويل: إذ يلزم ما يقدر بـ ٣٠٠ بليون دولار إلى ٤٠٠ بليون دولار لتمويل التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدتها. ولا تمتلك البلدان النامية الموارد اللازمة لشراء أو استحداث التكنولوجيات لمواجهة هذا التحدي.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

بسبب التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المنطقة الإقليمية، ينبغي اتباع نهج مختلفة لمعالجة الأولويات المتنوعة التي تواجهها البلدان سعيا إلى التحضر المستدام. فالحلول اللازمة للتحديات ينبغي أن تكون خاصة بكل بلد: وليس من الممكن استيرادها ببساطة من مناطق أخرى من العالم.

وتتطلب التنمية الحضرية المستدامة نهجا كليا، يستلزم مزيجا جيدا من الأطر القانونية والحوافز الاقتصادية والوعي والتصميم الحضري. والاستثمار لازم لكي تتمكن الحكومات من زيادة إمكانية الحصول على وسائل النقل، وتوفير الحيازة المضمونة للأراضي، وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة، وتجسير الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين الأحياء داخل المدن والبلدات. وفي هذا الصدد، ينبغي على الصناعة المصرفية الإسلامية أن تضطلع بدور أكبر في تعزيز التنمية المستدامة. وجرى حث القطاع الخاص ومقدمي الهياكل الأساسية والخدمات على الاهتمام بالمجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة وتزويدها بالخدمات المستدامة والسكن بأسعار في متناولها. والتعاون والتضامن ضروريان لتبسيط العمليات وللمحد من ازدواجية الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة.

والناس هم أساس التخطيط الحضري الجيد والتصميم الفعال الطويل الأجل للبيئة التحتية الحضرية، ويجب تمكينهم من القيام بدورهم. والتخطيط والإدارة التشاركيان للمدن يشكلان ضرورة حتمية. ويلزم إشراك السلطات المحلية بصفاتها عوامل مساعدة، ولكن من الواجب تضامن جميع الشركاء في شراكة كاملة عادلة بغرض إيجاد الحلول الفعالة. ويجب إشراك المجتمعات المحلية طوال عملية تخطيط التنمية الحضرية وإدارتها، بكاملها؛ وينبغي أيضا سماع آرائها بشأن المواضيع المتعلقة بذلك في المؤتمرات الدولية.

ويجب تحسين القدرة المؤسسية على تخطيط التنمية المستدامة ورصدها وتنسيقها بوسائل تشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويلزم وجود إحصاءات ومعلومات

دقيقة (وما يصاحبها من بناء للقدررة على جمع البيانات وتحليلها) لتوفير الأساس للتخطيط والتنمية الحضريين المستنيرين.

ويحتاج جميع أصحاب المصلحة في المنطقة الإقليمية إلى اتخاذ إجراء لمعالجة الأنماط غير المستدامة لاستهلاك الموارد الطبيعية، لا سيما الماء. ويلزم تنفيذ ممارسات الحفظ في الزراعة، بما في ذلك الري بالتنقيط وإعادة استعمال المياه المستعملة. كما ينبغي أن تعمل المرافق العامة على تقليص الفاقد من المياه. ورغم أهمية ضمان كمية كافية من الماء، يجب على الحكومات ضمان جودة الماء أيضا.

وتعزز أزمة الغذاء الجارية أهمية الروابط بين الريف والحضر. ويلزم اتخاذ إجراء فوري للارتقاء ببرامج المساعدات الغذائية وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي. ويجب على الحكومات أن تقوم في الأجلين المتوسط والطويل، وبمشاركة القطاع الخاص، بوضع استراتيجيات إيكولوجية الأساس تدعم البحث والتطوير لأجل استخدام التكنولوجيا المناسبة المعقولة السعر لتخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معه، حيث أنه يؤثر أولا وبأشد درجة على الفقراء، لا سيما النساء الفقيرات. وينبغي على الحكومات أن تدعم البرامج التقنية التي تكفل بناء القدرات في مجال التكنولوجيا النظيفة والممارسات السليمة بيئيا. وينبغي عليها أيضا دعم مباشرة الأعمال الحرة وإيجاد حاضنات لرعاية الأفكار والإبداع. ويمكن أن تشكل مبادرات الزراعة الحضرية جزءا هاما من الحل بسبل عديدة، تشمل تحويل المخلفات الحضرية إلى موارد منتجة، والتأثير بطريقة إيجابية على تخضير المدن، وتحسين المناطق المناخية الصغرى بالمدن، والحد من الأثر الإيكولوجي للمدن، والمساهمة في الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

ويجب أن يُنظر للمعمار الأخضر في السياق الأكبر للتخطيط الحضري وليس في شكل مشاريع معزولة. وهناك حاجة للارتقاء بكمية وأنواع الحلول الخضراء، وتوسعتها، على حد سواء، لا سيما زيادة الاهتمام بتزويد الفقراء بسكن ملائم للبيئة. وتظل المباني الخضراء مكلفة جدا بحيث لا يمكن لشريحة كبيرة من السكان الحصول عليها؛ وينبغي بذل الجهود لزيادة الطلب بحيث يمكن أن تصبح أرخص سعرا. وينبغي عدم تجاهل تقنيات البناء التقليدية. فالتكليفات المباشرة، وتبادل المعلومات بين الحكومات وجهات القطاع الخاص الفاعلة، والسياسات الثانوية المناسبة تمثل، مجتمعة، عوامل مساعدة على انتشار المعمار المستدام. وتؤدي أدوات التقييم دورا هاما في وضع معايير الخضرة والإعلان عنها. كما أن التقييم البيئي أداة مفيدة لإدارة التأثير البيئي.

والتعاون الإقليمي ضروري من أجل التصدي للعديد من التحديات المرتبطة بالتحضر. فتبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بين البلدان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أمر ضروري. والمشاريع النموذجية داخل المدن توفر دروسا حقيقية وتشجع الأحياء والمدن الأخرى على اتباعها.

ويجب على الجهات الفاعلة جميعها ألا تتصدى لتحديات اليوم فقط، بل عليها أن تخطط أيضا للمستقبل. ويجب أن تقوم الاستراتيجيات، على جميع الأصعدة، بإدماج السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متسقة ومستدامة. ويجب أن تحمي الخطط التراث الثقافي للمدن.

وبالإضافة إلى هذه الاستنتاجات، يُوجَّه الانتباه أيضا إلى مسألة العنف ضد المرأة. فقد أُفيد بأن النساء يتأثرن بالعنف المنزلي بدرجة كبيرة غير متناسبة مع أعدادهن، مما يعزز من شعور المرأة بعدم الأمان، الذي يؤدي بدوره، إلى قيود على حركتهن واستقلالتهن. ويلزم صياغة استراتيجيات حضرية وتخطيط بلدي يراعي الفروق بين الجنسين يكون من شأنهما تعزيز أمن المرأة، وذلك بإدراج منظور جنساني في سياسة الأمن العام. ويمكن أن تعمل التوعية والتدريب على إيجاد ظروف تخلق لدى المواطنين والمسؤولين الحكوميين إحساسا مرهفا بالعنف ضد المرأة في المناطق الحضرية.

وقدّم عدد من التوصيات لكي ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجهات الفاعلة داخل المنطقة، وهي كما يلي:

للتصدي لتحديات التحضر، يجب على الحكومات أن تضع نهجا خاصة بكل بلد تعكس أولوياته الإنمائية.

يتطلب التخطيط للتحضر المستدام اتباع نهج سياسة عامة متكامل يشمل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية، وأجهزة حكم المدن والبلديات، وممثلي المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، وأفراد القطاع الخاص.

لتحسين اتخاذ القرار والإدارة، فإن بناء القدرات ضروري للسلطات المحلية والمخططي البلديات، وكذلك لأعضاء المجتمع المحلي. كما يجب جمع إحصاءات دقيقة وإتاحتها لصانعي السياسات.

يجب على الحكومات دعم الاستثمار الجديد في الهياكل الأساسية الحضرية لكي تواجه النمو السكاني والتحضر المتزايد. وتحتاج البلديات لأدوات أكثر وأفضل لجمع رأس المال.

تُشجع المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأخرى على زيادة دورها في تمويل المشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة، بوسائل تشمل توفير "الإئتمانات الخضراء" ورأس المال المجازف، وذلك لتشجيع التحضر المستدام. كما تُشجع المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأخرى على استحداث منتجات مالية مناسبة للعملاء المنخفضي الدخل، بما في ذلك الرهن العقاري المدعوم من الحكومة والقروض البالغة الصغر.

يجب على الحكومات أن تضمن توافر مياه الشرب للأحياء الفقيرة ووفاءها بمعايير الجودة.

يجب أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة بالمنطقة إجراءات فورية لمعالجة أنماط استهلاك الماء غير المستدامة، وذلك يشمل تنفيذ ممارسات الحفظ في الزراعة وتقليص فاقد المياه التي توفرها المرافق العامة وفاقد المياه في الاستخدام الصناعي.

ينبغي على الحكومات أن تدخل في شراكات مع القطاع الخاص لتدعم البحث والتطوير بغرض استخدام التكنولوجيات المناسبة ذات التكلفة المعقولة لتخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معها، إضافة إلى تنفيذ برامج تقنية لبناء القدرات في مجال التكنولوجيات النظيفة والممارسات السليمة بيئياً.

يجب على الممارسين وشركات البناء والجهات الفاعلة الأخرى في صناعة التشييد أن يعملوا، بدعم من الحكومات، على الارتقاء كمياً ونوعياً بحلول المباني الخضراء، وعلى التوسع فيها، بإدخال المعارف والمواد التقليدية إضافة إلى التكنولوجيات الجديدة، وبصفة خاصة لتأمين السكن المستدام للفقراء. وعليهم أيضاً اتباع سياسات وممارسات تتسم بالمسؤولية الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للعمال الذين يستخدمونهم في تشييد المباني وصيانتها.

ينبغي على الحكومات توفير بيئة مواتية لتشجيع انتشار العمارة الخضراء. ولكن ينبغي الترويج لذلك كجزء من التخطيط العام للمدن المستدامة.

ينبغي أن تعتمد منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) أداة مشتركة للتقييم الأخضر في ظل توجيه محايد من مجلس للمباني الخضراء.

ينبغي على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة أن تدرج نتائج هذا الاجتماع ضمن عملها وأن تضطلع بدور رائد في النظر فيما ترمي إليه بعض الإجراءات المقترحة.

ينبغي أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى "التحضر المستدام والتخفيف من حدة الفقر في المدن" على أنه ركيزة شاملة في مداولاته بحيث يتم إدراج البعد الحضري في جميع تحليلات المجلس وتوصياته.

ضميمة

عروض تبين أفضل الممارسات ومبادرات جديدة لتعزيز التحضر المستدام

١ - عرض السيد أيمن أبو لبن، ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في منطقة الخليج، مبادرة المدن الصديقة للطفل. وترمي المبادرة إلى تشجيع نهج يتبع إزاء التنمية المحلية ويعزز الوعي بحقوق الأطفال وزيادة الالتزام بحمايتهم على الصعيد المحلي. وتشمل الاستراتيجيات دعم جهود الحكومات لتقوية الحكم المحلي والحوكمة المحلية في المناطق الريفية والحضرية. وذكر أن اليونيسيف تشجع الإبلاغ المتعمق من قِبَل أجهزة حكم المدن بشأن تنفيذ المبادرة.

٢ - وقدم الدكتور محمد الصيرفي، نائب رئيس مؤسسة قطر، استعراضا عاما لمشروع بشأن "السكن الصحي والسليم من الناحية البيئية" قام بتنفيذه "أصدقاء البيئة" بقطر ومؤسسة قطر وحكومة قطر. ويستكشف المشروع طرائق لإدماج مسائل الصحة والبيئة في مجال الإسكان، ولإيجاد نهج كلي للإسكان، العام والخاص ويسعى المشروع إلى تحقيق عدد من المنجزات المستهدفة، تشمل المدونة القطرية لمعايير البناء والتخطيط المكاني، وإعلان عالمي أو اتفاقية عالمية بنفس الغرض تشمل المبادئ المُعبّر عنها في الرؤية الخاصة بالمشروع، وإجراء بحوث علمية رائدة تشمل أفضل الممارسات، ومركز للتدريب العالي بشأن السكن الصحي والسليم من الناحية البيئية، واستراتيجية مدتها عشر سنوات لمتابعة بعض، أو جميع، ما ذكر أعلاه.

٣ - وركز السيد غسان سمان، رئيس وسائط الإعلام والشؤون الخارجية بمنظمة المدن العربية بالكويت، على الشركات التي رعتها المنظمة، التي يزيد عدد المدن الأعضاء فيها عن ٤٠٠ مدينة بالعالم العربي. وتعمل المنظمة مع الحكومات والسلطات المحلية، ورؤساء البلديات والمجالس البلدية، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات ومراكز البحوث، والمؤسسات المالية، والأمم المتحدة، والقطاع الخاص من أجل تعزيز التحضر المستدام. ويقوم أصحاب المصلحة، سويا، بوضع وتعميم أطر للحوكمة الرشيدة للمدن والبلدات تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحفظ في نفس الوقت التراث الثقافي. وقد أنشأت المنظمة صندوقا تمنح من خلاله الأموال للبلدات والمدن بغرض تمويل المشاريع التي لا يمكن أن تنفذها تلك المدن والبلدات بخلاف ذلك.

٤ - وفي معرض إشارته إلى أن الضغط المتزايد على الموارد المائية بالمنطقة (حيث يأتي أكثر من ٤٠ في المائة من الطلب على الماء في الشرق الأوسط من القطاع الصناعي وقطاع البلديات بسبب النهضة العمرانية الحالية) يشكل الدافع لعمل منظّمته، عرض السيد جيف ستيفنسون، كبير موظفي التشغيل ونائب رئيس "أوريكس إنتربرايزز" بقطر، تكنولوجيا جديدة للتشبيد ستُمكن الصناعة من توفير بلايين الغالونات من المياه. وهذه

التكنولوجيا بديل صديق للبيئة مائة في المائة يُستغل لاستخدام الماء في إنضاج الخرسانة، ويُعطي نفس النتائج التي تعطيها معالجة الخرسانة لمدة أربعة عشر يوما بالماء، دون تضحية بالنوعية أو الوقت أو التكلفة. وهي تُمكن المقاولين في العالم من إنتاج هياكل خرسانية عالية الجودة ومعمرة، بطريقة أسهل وأسرع، ودون تبديد للماء أو توليد للمخلفات أو التلوث.

٥ - وشدد السيد سيد أقا، المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين، على أهمية الحوكمة الرشيدة في تعزيز التحضر المستدام، الذي يشمل بالضرورة اشتراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين. وقال إن الحكومات تحولت مؤخرا من مقدم للخدمات إلى عامل مساعد للتنمية، مما يسمح لأصحاب المصلحة الآخرين بالتوسع في أدوارهم. وأورد بضعة أمثلة دالة على الممارسات الجيدة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مدينة نابلس، بالضفة الغربية، لتحسين البيئة الحضرية عن طريق إعادة توطين الصناعات وتطوير مركز المدينة؛ والشراكات التسع والثلاثين القائمة بين القطاعين العام والخاص من أجل البيئة الحضرية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيبال وتنشط في خمس بلديات؛ ومرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية الذي يديره البرنامج الإنمائي، وهو برنامج للمنح الصغيرة يوفر الدعم للأنشطة الصغيرة الحجم التي تعالج المشاكل البيئية الحضرية والمحلية في البلدان النامية.

٦ - وقدم الدكتور حبيب ن. الهبر، مدير المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثله الإقليمي عرضا عن الشراكة من أجل وقود نظيفة ومركبات نظيفة. وتضم الشراكة أكثر من ١٠٠ منظمة تابعة للقطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية التي تعمل سويا للترويج لنوعية هواء أفضل بمدن البلدان النامية عن طريق الوقود الأنظف والمركبات الأنظف. وقد أحرزت الشراكة تقدما ممتازا، لا سيما في مجالات الوقف التدريجي لاستخدام البترين المحتوي على الرصاص وخفض مستويات الكبريت في الوقود وتعمل الشراكة في تعاون وثيق مع مجلس التعاون الخليجي سعيا لتحقيق أهدافها في المنطقة دون الإقليمية، كما تعمل مع الحكومات الوطنية في عديد من بلدان غرب آسيا.

٧ - وقدم الدكتور إدواردو لوبيز مورينو، رئيس القسم المعني بحالة مدن العالم، التابع لشعبة الرصد والبحوث ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بيانا موجزا لعدد من أفضل الممارسات داخل المنطقة الإقليمية يعرض مزيجا نادرا مؤلفا من الابتكار والشراكة والحوكمة الرشيدة. ومن تلك الممارسات المرصد الحضري الوطني بالبحرين، والبرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني، والبرامج الوطنية للتخطيط الحضري والتنمية بمصر، والبرنامج المستدام لمحافظة الإسماعيلية (مصر).